





# النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية

تأليف

ألكسندر ونت

ترجمة

الدكتور/ عبدالله جبر صالح العتيبي

أستاذ مساعد — قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الإدارية — جامعة الملك سعود

النشر العلمي والمطابع - جامعة الملك سعود

ص.ب ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ - المملكة العربية السعودية



ح) جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م  
هذه ترجمة عربية مصرح بها لكتاب:

Social Tbeory of Politics  
By: Alexander Wendt  
C) Cambridge University Press 1999.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية / ألكسندر ونت، عبد الله جبر صالح  
العتيبي الرياض ١٤٢٦هـ  
٥٧٦ ص ١٧ × ٢٤ سم  
ردمك : X - ٩٥٤ - ٣٧ - ٩٩٦٠  
١- السياسة الدولية أ.العتيبي، عبدالله جبر صالح (مترجم) ب - العنوان  
ديوي ١٠١١، ٣٢٧  
١٤٢٦/٧٥٩٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٧٥٩٧  
ردمك : X - ٩٥٤ - ٣٧ - ٩٩٦٠

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة، شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق المجلس على نشره بعد إطلاعه على تقارير المحكمين في اجتماعه العشرين للعام الدراسي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ الذي عُقد بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٥م.

النشر العلمي والمطابع ١٤٢٧هـ



## مقدمة المترجم

بدءاً من ثلاثينيات القرن الماضي أخذ الاتجاه التنظيري المثالي في التراجع والانحسار كنتيجة مباشرة لفاجعة الحرب العالمية الأولى التي أظهرت عجز ذلك الاتجاه عن تقديم نسق نظيري قادر على تفسير حقائق ومجريات السياسة الدولية. في مقابل ذلك بدأ يقوى الاتجاه الآخر الذي نادى بضرورة تجاوز قضايا الأخلاق واعتبارات القانون الدولي للبحث عن أسباب جديدة أكثر واقعية لتفسير القوى الحقيقية التي تؤثر في مجرى السياسة الدولية كما هي لا كما يجب أن تكون. وفي بداية الأمر عبر هذا التحول في الاهتمامات عن نفسه في شكل معاودة تحليل القوى والدوافع المحركة للصراع الدولي والتي قادت إلى كارثة الحرب العالمية الأولى. ظهرت في تلك الفترة تفسيرات عديدة ومختلفة انتهت بسيطرة المدرسة الواقعية على عمليات تحليل السياسة الدولية، وهو الاتجاه الذي أخذ يؤكد نفسه ويتفوق على ما عداه من مداخل التحليل الأخرى. لقد نادى هذا الاتجاه بتبني المنطق القائل بأن عوامل القوة (Power) والمصلحة (Interest) هي المحرك الأساسي لمعظم ما يجري في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحياناً بالعديد من الشكليات القانونية أو التبريرات الأخلاقية، فإن ذلك يجب أن لا يصرفنا عن الاهتمام بالحقيقة الأساسية المتحكمة في توازن تلك العلاقات الدولية.

وقد تحقق لهذا الاتجاه السيطرة شبه الكاملة على التنظير في حقل العلاقات الدولية بعد نقد ادوارد كار المدمر للمدرسة المثالية والذي مهد الطريق لكتاب هانس مورجانثو، السياسة بين الأمم، والذي قدم فيه المسلمات الرئيسية للفكر الواقعي وبشكل أكثر حدة ووضوحاً. تحددت بعد ذلك النظرية الواقعية بالمسلمات الرئيسية التالية: إن المجال الدولي بطبيعته يعتبر مجالاً فوضوياً يتكون من وحدات مستقلة تسمى دولاً، وأن الدول هي الفواعل

الرئيسية التي تمتلك قدرات عسكرية هجومية تجعل منها خطراً على أمن بعضها البعض ، وأن هذه الدول تعاني من معضلة الشك الدائم في نوايا بعضها البعض ، وأن الحافز الرئيسي المحرك لسلوك هذه الدول هو الرغبة في البقاء والمحافظة على سيادتها ، وأن هذه الدول عقلانية في تصرفاتها وسلوكها وتفكر بطريقة استراتيجية حول بقائها وأمنها.

استمر الاتجاه الواقعي التقليدي بتفرعاته المختلفة في هيمنته على التنظير في حقل السياسة الدولية حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي عندما قدم كينيث والتز كتاب نظرية السياسة الدولية مدشناً بذلك تحولاً نسقياً جديداً عرف بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية. انطلق والتز في كتابه من ذات المسلمات الواقعية حول القوة والأمن والمصلحة ، ولكنه كان غير مقتنع بالقدرة التفسيرية والشارحة للنظريات الواقعية التقليدية. سبب ذلك كما يقول هو أن تلك النظريات تعتبر نظريات اختزالية أو فردية صالحة لتفسير السياسة الخارجية لدول منفردة وليس لتفسير السياسة الدولية كمجال منفصل ، لهذا السبب لا بد من البحث عن عوامل أخرى أكثر كلية يمكنها تفسير الاطرادات والتكرارات الكلية في السياسة الدولية وبغض النظر عن الصفات والخصائص الداخلية للدول. هنا يقدم والتز مفهوم بنية المنظومة الدولية كبناء فوضوي وتوزيع القدرات في تلك المنظومة كعوامل لها قدرات تفسيرية شارحة أكثر من تلك التي تعزوها الواقعية الكلاسيكية للخصائص والصفات الداخلية للدولة. تسلم الواقعية الجديدة بأن الطبيعة الفوضوية للمنظومة الدولية وتوزيع القدرات المادية العسكرية في تلك المنظومة هي المتغيرات المستقلة الرئيسية الشارحة لسلوك الدول. فالدول لا تبحث عن القوة وإنما تدفعها الفوضوية للدخول في توازنات للقوة. ولأن المنظومة الدولية ذات طبيعة فوضوية في أساسها فإن الدول الأقوى تلعب دوراً رئيسياً في رسم سياسات الدول الأخرى. إلا أن زيادة معدلات التعاون الدولي في نهاية السبعينيات أدت أيضاً إلى إيجاد ظواهر جديدة لا تفسرها مفاهيم توازن القوى والفوضوية وتوزيع القدرات في المنظومة الدولية ، ومن ذلك ارتفاع مستوى التعاون ، وزيادة عدد المؤسسات الدولية والمجموعات الأمنية التي أظهرت فيها الدول شيئاً من الثقة في بعضها ومكنتها من التغلب على مشاكل

العمل الجماعي الذي تقول الواقعية الجديدة بصعوبته. هنا ظهرت المدرسة الليبرالية الجديدة من رحم الواقعية البنيوية مسلمة بنفس مسلماتها، ولكنها محاولة أن تشرح ما لم تشرحه. تجادل الليبرالية الجديدة بأن المؤسسات الدولية والنظم (أي مجموعة المعايير والقواعد والأعراف الدولية) تلعب دوراً مهماً في تنسيق وتحقيق التعاون الدولي. ينطلق الليبراليون الجدد من نفس مسلمات الواقعيين الجدد فيما عدا بعض التعديلات. فبينما يركز الواقعيون على أن الدول تهتم بالمكاسب المطلقة واحتمالية الصراع نجد أن الليبراليين الجدد يسلمون بأن الدول تهتم بالمكاسب النسبية واحتمالية التعاون. ولذلك يرفض الليبراليون الجدد التركيز المفرط على الصراع ومعضلة الشك ويقترحون بأن هناك عوامل وقوى أخرى موازية مثل التفاعل المتكرر الذي من شأنه أن يزيد من تدفق المعلومات ويلطف من معضلة الشك ومن ثم يدفع الدول باتجاه التعاون. يعتبر الليبراليون الجدد بأن الخداع يمثل أكبر تهديد لإمكانية التعاون، ولكنهم يؤمنون بأن النظم التي تطبق قوانين معينة وتؤسس لمعايير ملزمة يمكنها أن تحول دون ذلك. فالمؤسسات بالنسبة لليبراليين الجدد تعني مجموع القواعد والقوانين والمعايير (رسمية وغير رسمية) التي تحدد قواعد السلوك المقبول وتقيّد النشاط وتزيد من تدفق المعلومات، وتنمي الثقة، وتشكل التوقعات، وفي النهاية تلطف من تأثير الفوضوية.

استمر هذا الاتجاه الذي يقبل بدور القوى والعوامل المادية كما تقدمه كل من الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في السيطرة الواسعة على حقل العلاقات الدولية حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي عندما ظهر اتجاه جديد يعتمد على توظيف النظرية الاجتماعية في دراسة وتحليل السياسة الدولية. وعلى الرغم من القبول الواسع للواقعية الجديدة، وهي نظرية تأخذ القوى المادية كمتغيرات أساسية لشرح السياسة الدولية، إلا أن هناك تراثاً قديماً في النظرية الاجتماعية يمكنه أن يقدم تفسيراً وشرحاً أكثر كلفة وأكثر بنائية للسياسة الدولية. وفي ثمانينيات القرن الماضي بدأ هذا الاتجاه الاجتماعي يتبلور في ثلاثة اتجاهات للنظرية الاجتماعية للعلاقات الدولية. اتجاه يقدمه John Ruggie و Friderich Kratochwill وآخر ما بعد - حدثي يقدمه كل من Robert Walker و Richard Ashley، واتجاه ثالث نسوي يمثله

كل من Spike Peterson و Ann Tickner. وعلى الرغم من الاختلاف في التفصيلات بين هذه الاتجاهات الثلاثة إلا أنها جميعاً تلتقي في تقرير أن الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة لا يمكن اعتبارهما نظريات اجتماعية للسياسة الدولية، أي أنهما فشلتا في مناقشة الكيفية التي يتم بموجبها تشكيل الفاعلين في السياسة الدولية ومن ثم الطريقة التي يتم فيها تكوين "بنية المنظومة الدولية" وكيفية تشكيل معنى ودلالة كل من الفوضوية والقوة والمصلحة بطريقة اجتماعية، وليس مادية صرفة.

مع اقتراب نهاية القرن العشرين شهدت السياسة الدولية تغيرات سريعة ومتلاحقة، انهيار الكتلة الشيوعية، وتوحيد الألمانيتين، ونهاية الحرب الباردة، ونهاية الحكم العنصري في جنوب إفريقيا، والتمزق العنيف للاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وحرب الخليج، و"الطلاق المخملي" بين التشيك والسلوفاك، و"الطلاق الدامي" بين إثيوبيا وإريتريا، والتطهير العرقي في راوندا والبوسنة وكوسوفو، وتزايد دور الأمم المتحدة.

بفعل من هذه التغيرات المتلاحقة حقق الاتجاه البنائي الاجتماعي تسارعاً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة التي فاجأت الكثيرين من علماء العلاقات الدولية وشككت في طروحاتهم المادية. فبعد الحرب الباردة واجهت الواقعية الجديدة مشكلة شرح كيفية نهاية تلك الحرب وبشكل أكثر تعقيداً شرح التغير الشامل في المنظومة الدولية. وقد جادل الكثير من البنائين بأن الصعوبة تكمن في سيطرة المنهج المادي الفردي على الواقعية الجديدة وأن الحل الأمثل يكمن في تبني منهج يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية والأفكار المشتركة - إلى جانب القوى المادية - من أجل شرح التغير الشامل في بنية المنظومة الدولية من منظومة قائمة على مساعدة الذات إلى منظومة أكثر تعاوناً وسلاماً.

تتمحور البنائية الاجتماعية حول الوعي الإنساني ودوره في الحياة الدولية. وبهذا الشكل تعتمد البنائية الاجتماعية على الجانب الذاتي في الفعل الإنساني: قدرة وإرادة البشر على اتخاذ مواقف قصدية في العالم والتي تعطي لذلك العالم معنى ودلالة. هذه القدرة هي ما يوجد الحقائق الاجتماعية، وتعتمد تلك الحقائق على الاتفاق الإنساني الضمني بوجودها



والتي نمطياً تتطلب مؤسسات إنسانية من أجل وجودها (المال، حقوق الملكية، السيادة، الزواج، عيد الحب، على سبيل المثال). يجادل البنائيون بأنه ليس فقط هويات ومصالح الفاعلين يتم تشكيلها اجتماعياً، ولكن أيضاً هذه الهويات وهذه المصالح تستلزم وتتطلب أفكاراً معينة تنتج البشر أنفسهم كذوات ثقافية.

من داخل هذا الاتجاه يأتي هذا الكتاب الذي يجادل فيه ألكسندر ونت بأنه من الأفضل فهم صفة "الدولي" أو "العالمي" على أنها مجال معياري قيمى أو "مجتمع" والذي تكون فيه الدول ملتزمة بشيء من "الواجب" وليس المنافسة الصرفة. وكما في عبارته اللبقة - "الفوضوية هي ما تصنعه الدول منها" - فإن الدول "تفسر" وتفهم المنظومة الدولية بطرق متعددة، وهي تفعل ذلك؛ لأنها يتم تأهيلها اجتماعياً بواسطة ثلاث ثقافات "لفوضوية" الدولية - وليس ثقافة واحدة فقط كما تقول الواقعية الجديدة: الفوضوية الهوبيزية، حيث تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها "أعداء" وحيث الحرب والصراع هما السلوك السائد، كما في منظومة ما قبل ١٦٤٨، والفوضوية اللوكية، حيث تفهم الدول وتنظر إلى بعضها البعض على أنها "متنافسة"، ولكنها مع ذلك تلتزم بمبدأ "عش ودع الآخرين يعيشون" وتعترف بحق كل منها في البقاء، كما في منظومة دول وستفاليا بعد ١٦٤٨، والفوضوية الكانتية حيث تتعاون الدول مع بعضها البعض وحيث تحل مفاهيم أخرى مبنية على "الهوية الجمعية" محل مفهوم هوبز القائم على "مساعدة - الذات"، وحيث يحل التعاون الحقيقي محل الحرب الدائمة، كما في منظومة ما بعد ١٩٤٥ م.

ولقد احتل كتاب وندت موقعاً مثيراً للجدل في حقل العلاقات الدولية، ليس فقط بسبب هجومه الفلسفي والمنهجي على الاتجاه التنظيري السائد في الحقل، وإنما أيضاً بسبب الموقف "المتوسط" الذي يحتله ويرسمه لمنظوري العلاقات الدولية: موقفاً وسطاً ما بين اتجاه ما بعد - الحداثة والمدرسة العقلانية، موقفاً بين الاتجاه الاختزالي الذي يركز على خصائص الفاعلين، والاتجاه البنيوي الذي ينطلق من البنية لفهم سلوك الفاعلين داخلها، موقفاً وسطاً بين مركزية - الدولة ومركزية الثقافة الدولية.

ينطلق المنهج البنائي من انتقاده للمفاهيم "العقلانية" أو المادية "للمصالح". فالنظرية المادية تفترض مسبقاً بأن المصالح مشكلة بشكل سابق على عملية التفاعل الاجتماعي، وبالتالي فإنها غير متغيرة ولا يمكن أن تتغير. ولكن الزعم الحقيقي الذي يدافع عنه ألكسندر ونت هو أن مصالح الدول يتم تشكيلها بواسطة هوياتها والتي هي بدورها مشكلة بواسطة الثقافة الدولية التي تجدد نفسها تتفاعل داخلها. وبما أن الثقافات الدولية تتغير عبر الزمن فكذلك هويات الدول ومصالحها، والذي له نتائج مهمة على سلوك الدول ومن ثم على "التغير البنوي" في السياسة الدولية.

ينتقد ألكسندر ونت الواقعيين والليبراليين الجدد الذين ينظرون إلى بنية المنظومة الدولية على أنها تتحدد بتوزيع القوى المادية، والليبراليين الجدد الذي يضيفون المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية. ويجادل بدلاً من ذلك بأن الأفكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية. وبرجوعه إلى كينث والتزيقون ونت بأن نظرية والتز المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، والتي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الأفكار. لذلك يجادل بأنه من الأجدى أن نبدأ تنظيرنا عن السياسة الدولية انطلاقاً من توزيع الأفكار في المنظومة، وبعدها نتحدث عن العوامل المادية وليس العكس. ومع ذلك يرفض ونت بأن تكون الأفكار هي كل شيء في الحياة الاجتماعية، ولذلك يدافع عما يسميه "قاعدة مادية" مجادلاً بأن القوى المادية الصرفة تمارس شيئاً من التأثير في تشكيل القوة والمصلحة، ويؤكد بأن الأفكار تؤثر في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين، وليس فقط في سلوكهم. ويشكل أساسي يقدم ونت أساساً فلسفياً للدراسة العلمية للأفكار، مؤكداً على أن ذلك لا يعني بالضرورة الالتزام بالمنهج ما بعد الوضعية في دراسة دور الأفكار والثقافة في السياسة الدولية.

وفي جدلية الوكيل - البنية ينتقد ونت المنهجية الفردية ويقدم بدلاً منها نظرية معقدة للبنية والوكالة والعملية معتمداً على ثلاثة فروق رئيسية: أولاً مستويات تحليل جزئية وكلية، وثانياً نتائج سببية ونتائج تشكيلية، وأخيراً نتائج مترتبة على السلوك وعلى الهوية

وعلى المصالح. وبما أنه يؤمن بأن الأبنية الاجتماعية قد تشكل الفاعلين داخلها، نجده يقول بأن طبيعة الدول قد ترتبط أو تعتمد مفاهيمياً على بنية منظومة الدول، وأن الأفكار التي تتبناها أو تعتنقها دول بعينها إنما يتم إعطاؤها معنى ودلالة بواسطة الأفكار التي تشترك فيها مع دول أخرى. لذلك فإن أونتولوجيا الحياة الدولية، والتي يوضحها هذا الكتاب، هي أونتولوجيا مثالية وكلية.

مثله مثل الواقعيين الجدد يؤمن ونت بأن الدول تعتبر فواعل رئيسية في المنظومة الدولية وذات طبيعة تكاملية. ولكنه على العكس من الواقعيين الجدد يؤكد بأن الكثير من الخصائص الأساسية للدول إنما هي خصائص اعتمادية ويتم تشكيلها اجتماعياً. أيضاً يرفض ونت وجود منطق واحد لكيفية تأثير الفوضوية ويقدم بدلاً من ذلك منطقاً هوبيزياً ومنطقاً لوكياً ومنطقاً كانتياً لكل منها تأثير مختلف، ويترتب على كل منها تبني الدولة لثلاثة أدوار مختلفة تبعاً للمنطق السائد: دور العدو، ودور المنافس، ودور الصديق. ويجادل بأن ذلك هو ما يشرح ويفسر لماذا تلتزم الدول بالمعايير المنظومية. وبينما يفسر الواقعيون الجدد التغيير البنيوي انطلاقاً من كيفية توزيع القدرات في المنظومة، نجد ونت يفسره اعتماداً على التغيير في الهويات من خلال عمليتي الاختيار الطبيعي والثقافي.

جاءت فكرة ترجمة هذا الكتاب بعد تدريسي لمادة العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود. فمنذ البداية بدا واضحاً أن ما يتم تقديمه في هذه المادة يقف عند النظريات المنبثقة من النظرية الواقعية كما قدمها هانس مورجانثو وتلاميذه. ولهذا واجهتني مشكلة العثور على مؤلف يمثل آخر ما وصلت إليه المحاولات التنظيرية في هذا الحقل. ومما لا شك فيه أن حقل العلاقات الدولية كمجال تنظيري شهد تطورات تنظيرية متلاحقة ومتراكمة اعتمدت الواقعية أساساً لها، ولكنها لم تقف عندها، مما جعل الأنساق التنظيرية متلاحقة وتتطور بشكل متسارع أملاه تسارع التغيير والتطور في السياسة الدولية ذاتها، المادة الأساسية لذلك الحقل. فمحاولات الوصول إلى نظرية كبرى لم تقف عند مورجانثو، ولم تقبل جميعها بمسلمات الواقعية المادية كمسلمات صالحة لتفسير كل مظاهر السلوك والتغيير في السياسة الدولية.

وبشكل مجمل يمثل هذا الكتاب المرحلة الثالثة في تطور الأنساق النظرية في حقل العلاقات الدولية، والذي يعمد إلى توظيف النظرية الاجتماعية لتفسير وفهم السلوك الدولي في محاولة لشرح ما لم تشرحه الواقعية أو الواقعية الجديدة ومن وجهة نظر بنائية. والنظريات الاجتماعية ليست نظريات للسياسة الدولية، ولكن ما تقوم به النظرية الاجتماعية هنا هو اختيار منظومة اجتماعية (المنظومة الدولية)، ومن ثم تحديد الفاعلين فيها وكيف تم تشكيلهم. وأخيراً، تقديم اقتراحات حول ما الذي يحدث فعلاً في هذه المنظومة. تنطلق النظرية الاجتماعية البنائية للسياسة الدولية من الاقتراحات التي انطلق منها والتز، ولكن النتائج التي يصل إليها هذا النوع من التنظير هي في تعارض مع الواقعية الجديدة بسبب من الالتزام الأونتولوجي لكل منهما، فالالتزام الأنتولوجي للمنهج المادي والفردى لكينث والتز يدفعه إلى القول: إن "الفوضوية" هي ما يجعل من السياسة الدولية ذات طبيعة تصارعية بالضرورة وبشيء من الحتمية، وهي ما يجعل من الدول مدفوعة في سلوكها بضرورات الاعتماد على الذات. في مقابل ذلك تصل البنائية إلى نتيجة أن الفوضوية من "صنع" الدول، وهي وعاء فارغ يعتمد على ما تضعه الدول فيه. فالمنظومة الدولية، وفقاً للبنائية، ليست منظومة محكومة بقوى مادية صرفة وبهيمية، بل هي في جزء مهم منها منظومة اجتماعية تشمل على هويات ومصالح اجتماعية تؤثر في تشكيل نوعية الثقافة التي تحياها الدول. لهذا فمنظومة اليوم ليست منظومة هوبيزية قائمة على مساعدة الذات، بل هي منظومة كاتنية استطاعت الدول فيها أن تحقق شيئاً من السلام الذي إن استمر سيقودها إلى ثقافة لوكية تكون الإيثارية وليس الأنانية ومساعدة الآخر وليس مساعدة الذات هي معايير التعامل السائد بين الدول.

المترجم

د. عبد الله جبر صالح العتيبي

# المحتويات

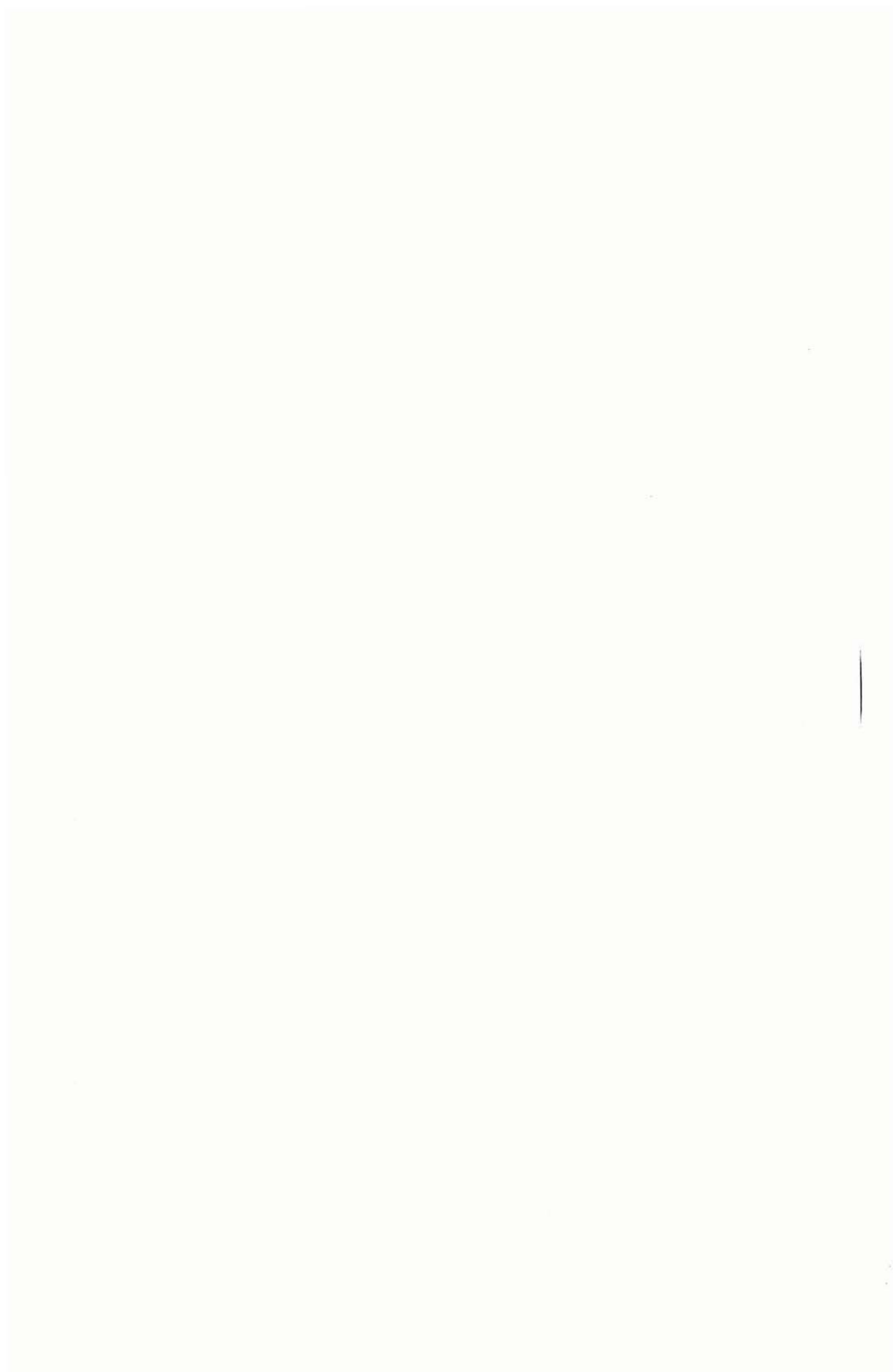
مقدمة المترجم .....	هـ
المحتويات المفصلة .....	س
١- أربع سوسيولوجيات للسياسة الدولية .....	١

## الباب الأول: النظرية الاجتماعية

٢- الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية .....	٧٣
٣- "فوقية الأفكار": في تشكيل القوة والمصلحة .....	١٣٩
٤- البنية والوكالة والثقافة .....	٢٠٣

## الباب الثاني: السياسة الدولية

٥- الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية .....	٢٧٣
٦- ثلاث ثقافات للقوضى .....	٣٤٣
٧- العملية والتغير البنوي .....	٤٢٩
الخاتمة .....	٤٩٩
قائمة المراجع .....	٥١١
ثبت المصطلحات .....	٥٤٩
كشاف الموضوعات .....	٥٥٧



## المحتويات المفصلة

الموضوع.....	الصفحة
مقدمة المترجم.....	هـ
١ - أربع سوسيولوجيات للسياسة الدولية.....	١
المشروع المنظومي للدول.....	١٠
مركزية - الدولة.....	١١
نظرية النظم.....	١٥
الواقعية الجديدة ونقادها.....	٢٢
خارطة للتنظير البنوي.....	٣٦
السوسيولوجيات الأربع.....	٣٦
تحديد موقع النظريات الدولية.....	٤٨
الإبستمولوجيا والمنطقة الوسطى.....	٦٠
خطة الكتاب.....	٦٣

### الباب الأول: النظرية الاجتماعية

٢ - الواقعية العلمية والأشكال الاجتماعية.....	٧٣
الواقعية العلمية ونظريات الإحالة.....	٧٨
استقلالية العالم.....	٨٠

النظريات الناضجة تحيل إلى العالم	٨٢
النظريات توفر معرفة لما لا يكمن ملاحظته	٩٢
الجدل المطلق للواقعية	٩٨
مشكلة الأشكال الاجتماعية	١٠٣
في السببية والتشكيلية	١١٨
التنظير السبي	١٢٠
التنظير التشكيلي	١٢٦
من أجل سوسيولوجيا للأسئلة في النظرية الدولية	١٣٣
خاتمة	١٣٥
<b>٣- فوقية الأفكار في تشكيل القوة والمصلحة</b>	
تشكيل القوة بواسطة المصلحة	١٤٥
نموذج والتز الصريح: الفوضى وتوزيع القوة	١٤٧
نموذج والتز الضمني: توزيع المصالح	١٥٥
من أجل قاعدية مادية I	١٦٣
النموذج العقلاني للإنسان	١٧١
أبعد من النموذج العقلاني	١٧٦
من أجل قاعدية مادية II	١٩٠
خاتمة	١٩٧
<b>٤- البنية، والوكالة، والثقافة</b>	
مستويان للبنية	٢١٠



٢١٣.....	البنية - الجزئية
٢١٧.....	البنية - الكلية
٢٢٦.....	الثقافة كمعرفة عامة وجماعية
٢٣٦.....	نتيجتان للبنية
٢٣٩.....	النتائج السببية
٢٤٤.....	النتائج التشكيلية
٢٥٣.....	من أجل وجهة نظر توفيقية Synthehr
٢٦١.....	الثقافة كنسوة ذاتية التحقق
٢٦٨.....	خاتمة

### الباب الثاني: السياسة الدولية

٢٧٣.....	٥- الدولة ومشكلة الوكالة التعاضدية
٢٨١.....	الدولة الأساسية
٢٨١.....	الدولة كموضوع إحالة
٢٨٤.....	تعريف الدولة
٢٨٥.....	نسق مؤسستي - قانوني
٣٠٣.....	الوضع الأونتولوجي للدولة
٣١٣.....	الهويات والمصالح
٣٢٦.....	المصلحة الوطنية
٣٣٢.....	هل الدول "واقعية"؟ ملاحظة حول المصلحة الذاتية
٣٣٨.....	خاتمة

٣٤٣.....	٦- ثلاث ثقافات للفوضى
٣٤٩.....	البنية والأدوار تحت الفوضى
٣٦٠.....	الثقافة الهوبزية
٣٦١.....	العداوة
٣٦٥.....	منطق الفوضى الهوبزية
٣٦٩.....	ثلاث درجات للاستيعاب
٣٨٥.....	ثقافة لوك
٣٨٦.....	المنافسة
٣٩٠.....	فوضى لوك
٣٩٤.....	الاستيعاب وتأثير فوكو
٤٠٨.....	الثقافة الكانتية
٤٠٩.....	الصدقة
٤١١.....	منطق الفوضى الكانتية
٤١٥.....	الاستيعاب أو التذيت
٤٢١.....	تجاوز إشكالية الفوضى
٤٢٣.....	خاتمة
٤٢٩.....	٧- العملية والتغير البنيوي
٤٣٥.....	منطقان لتشكيل الهوية
٤٣٩.....	الاختيار الطبيعي
٤٤٣.....	الاختيار الثقافي

٤٥٧.....	الهوية الجماعية والتغير البنوي
٤٦٦.....	المتغيرات الأساسية
٤٦٧.....	الاعتماد المتبادل
٤٧٣.....	المصير المشترك
٤٧٨.....	التجانس
٤٨٣.....	تقييد الذات
٤٩١.....	مناقشة
٤٩٤.....	خاتمة
٤٩٩.....	الخاتمة
٥١١.....	قائمة المراجع
٥٤٩.....	ثبت المصطلحات
٥٧٧.....	كشاف الموضوعات